

مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى

فالخصم سيده لأنه المالك له والأرش الواجب بالجناية ملكه وإنما للمرتهن فيه حق الوثيقة فإن أصر السيد الطلب لغيبة أو غيرها كمرض فالمرتتهن المطالب لأن حقه معلق بموجبها كما لو كان الجاني سيده ويتجه سقوط حقه أي المرتتهن من التوثيق لو عفا عن الجاني لأن عفوه بمنزلة دفعه جزءاً من الرهن لملكه فينفك عقد الرهن بقدر ذلك الجزء لكن للراهن المطالبة بأرش الجناية لملكه المجني عليه وهذا الاتجاه مرجوح والذي صوبه في تصحيح الفروع عدم السقوط إذ لا يلزم من عفوه عن التوثيق سقوط حقه من التوثيق به ولسيد أن يعفو على مال ويأتي وله أن يقتص من جان عمداً لأنه حق له إن أذن له فيه مرتتهن أو أعطاه أي أعطى السيد المرتتهن ما أي شيئاً يكون رهناً لئلا يفوت حقه من التوثيق بقيمته من غير إذنه فإن اقتص السيد بدونهما أي الإذن وإعطاء ما يكون رهناً في نفس أو دونها من طرف أو جرح فعليه قيمة أقلهما تجعل مكانه لأنه استحق بسبب إتلاف الرهن فلزمه غرمه كما لو أوجبت الجناية مالا أو عفا السيد عن الجناية على مال كثير أو قليل فعليه أي السيد قيمة أقلهما أي الجاني والمجني عليه تجعل رهناً مكانه فلو كان الرهن يساوي مائة والجاني تسعين وبالعكس لم يلزمه إلا تسعون لأنه في الأولى لم يفوت على المرتتهن إلا ذلك القدر وفي الثانية لم يتعلق حق المرتتهن إلا به قال في الإنصاف هذا المذهب نص عليه في رواية ابن منصور وجزم به في الهداية والمذهب والخلاصة والوجيز وشرح ابن رزين وغيرهم وفي رواية على السيد قيمة الرهن أو أرشه الواجب بالجناية تجعل رهناً لأنهما بدل ما فات على مرتتهن وكذا لو جنى رهن على سيده فاقتص هو أي السيد أو اقتص منه وارثه فعليه